افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (13)

سفير عمرو الجويلى
Amr.Aljowaily@gmail.com

مرحباً بكم فى ديوان القراءات الدبلوماسية الثالث عشر، وبنشره فإنه يثبت أن هذا الرقم ليس بالضرورة سيئ الحظ، بل أن الديوان يستمر هذه المرة زاخراً بالمعلومات وافراً بالمعرفة، التى هى فى أساسها، ودائماً، خير رد على الخرافات، فالعلم بالأدلة، أما الخرافة بالظن. ودعونا إذن نعود إلى الديوان بما فيه من مقالات، عن الكتب والدراسات.

تعافى الدول بعد الصراعات – بناء السلم واستدامته

نبدأ بمقال الدكتورة نهى نديم التى تعرض لنا رسالتها فى الدكتوراة التى حصلت عليها عامنا هذا، أى فى ٢٠٢٤، من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة إشكاليات وآليات تعافى الدول بعد الصراعات فى أفريقيا: دراسة مقارنة. وتعرض لنا الإشكاليات والآليات المرتبطة بمقاربة تعافى الدول بعد الصراعات على المستويين النظرى والتطبيقى، لا سيما فى دول الجنوب، ومن منظور يعكس واقع دوله من محورين رئيسيين: الأول يتعلق بالقضايا النظرية ذات الصلة بالمقاربة، الثانى النتائج التطبيقية ذات الصلة بالدراسة المقارنة. وتفرق بين التعافى المبكر والتعافى المستدام والمبادئ الحاكمة لكل منهما، كما توضحت ارتباط تطور التنظير فيما يتعلق بتعافى الدول بعد الصراع بتغيرات نظمية عالمية. كذلك، تتناول الجدالات المرتبطة بمقاربة التعافى بعد الصراعات، بين بناء الأمة وبناء الدولة، وتعافى الدول فى أثناء أو بعد الصراع، وأولويات أنشطة التعافى المبكر من مساعدات الإغاثة وإعادة الإعمار وحدود فاعلية الدور الخارجى ودوافع الجهات المانحة، فضلًا عن إشكاليات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية فيما بعد الصراعات. وتؤكد على محددات «المرونة المجتمعية والمؤسسية». كما تقيم تجربتى التعافى فى الصومال ورواندا بما فى ذلك تباين دور المرأة والنمط السلبى للتدخل الدولى المبكر فى الحالتين. وتخلصت إلى أن فاعلية التعافى ترتبط باتجاهها من أسفل إلى أعلى بالاعتماد على المقاربات المحلية، وعدم قصرها على إعادة البناء الصلبة بل إيلاء الاهتمام الكافى لجملة من إجراءات إعادة البناء الناعم، وضرورة إدماج المرأة كضرورة استراتيجية لتحقيق سلام أكثر استدامة، وإصلاح قطاع الأمن وتبنى مقاربة جماعية يضطلع فيها مختلف الفاعلين بدورٍ محوريً بتضافر الجهود الداخلية والإقليمية والدولية.

وتكتسب رسالة دكتوارة الدكتورة نديم أهمية أكثر فأكثر مع تفعيل مركز الاتحاد الأفريقى لإعادة الإعمار والتنمية فى مرحلة ما بعد الصراعات الذى تستضيفه العاصمة الإدارية كأول هيئة أفريقية فى مصر، لتستكمل به بنية السلم والأمن الأفريقية أركانها الخمسة، فتُغطى دورة الصراعات، من الوقاية إلى الإدارة إلى التسوية، وليمثل النظير الأفريقى لضلع بناء السلام واستدامته على الصعيد الأممى. ويتطلب نجاح هذا المركز يكون هناك فيلق من الباحثين المتخصصين والأكاديميين الدارسين لتلك الموضوعات أفريقياً، لا سيما مصرياً، ليطوروا فكراً جنوبياً خالصاً يساهم فى تشكيل الخطاب العالمى ليس فقط بشأن بناء السلام بل حول تسوية الصراعات بشكل عام، يصون للمجتمعات استقلالها ويستفيد من تراثها التقليدى ويحفظ لها مواردها.

وقد سبق لمركز القاهرة الدولى لتسوية النزاعات وبناء وحفظ السلام، أن بادر مع وزارة الخارجية المصرية فى ٢٠١٧، بعقد ورشة عمل مع الجامعات ومراكز الأبحاث المصرية فى هذا الموضوع، وهو جهد تكمله رسالة الدكتوراة هذه، ولا شك فى أهمية استمراره، بل وتكثيفه فى المرحلة القادمة.

مثلث الماء والطاقة والغذاء

وننتقل إلى رسالة دكتوراه أخرى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة للزميلة سكرتير ثان/ د. سارة محمود محمد بعنوان «مثلث الماء والطاقة والغذاء» وإدارة التفاعلات فى أحواض الأنهار الدولية دراسة حالة: حوض نهرى كولورادو وكولومبيا» لتُلقى الضوء على التفاعلات الهيدروبوليتيكية، سواءً كانت صراعية أو تعاونية، من خلال تحليل العلاقة بين الماء والطاقة والغذاء فى حوضى النهرين، والتحديات التى تواجه الولايات والدول المشاطئة له، والتى ثمّنت من أهمية تحقيق الربط واعتماد سياسات تُعزز من التعاون بدلًا من الصراع. وتخلص إلى أن كلاً من حوضى نهرى كولورادو وكولومبيا يعدان أحد أهم النماذج الناجحة التى استطاعت تحقيق الربط بين الماء والطاقة والغذاء، حيث أبرمت الدول المُشاطئة لحوضى النهرين العديد من الاتفاقيات والمشاريع التعاونية التى ظهر من خلالها هذا الربط الثلاثى، فضلاً عن السعى لإقامة المشاريع التى تُنظم استخدام المياه لأغراض توليد الطاقة الكهرومائية ومواجهة الفيضانات والجفاف عن طريق بناء السدود. ويؤكد المقال أن الدول والولايات المشاطئة لحوضى نهرى كولورادو وكولومبيا نجحت فى تحقيق الربط بين الماء والطاقة والغذاء، من خلال تعزيز التفاعلات الهيدروبوليتيكية التعاونية، مما ساهم فى تثبيط الصراعات فى الحوضين، وذلك رغم التحديات العديدة التى شابتهما والتى ربما ساعدت فى دفع تلك الجهود المشتركة بما يُحقق ذلك الأمن الثلاثى للماء والطاقة والغذاء، وتعزيز التعاون والحدّ من الصراع بين ولايات ودول حوضى النهرين.

ومرة أخرى تكتسب رسالة الدكتوراة هذه أهمية متزايدة لارتباط موضوعها بأحد أهم الاهتمامات المصرية الخاصة بحوض النيل. وننوه هنا خاصة إلى فائدة الدراسات المقارنة فى استخلاص دروس مستفادة واستنباط أفضل ممارسات كما هو الحال بالنسبة لحوضى نهرى كولورادو وكولومبيا فى هذه الحالة. ولكن أضيف هنا أيضاً الفائدة التى تعود على الدبلوماسى من التخصص الأكاديمى المتصل بمجال عمله وبأولويات بلده، فقد أضحت القضايا الدولية فنية تتطلب الدراسة والتعمق، ناهيك عن تشابكها عبر المجالات المختلفة. ومن هنا، فإن الديوان قد اهتم بالتواصل مع الكليات ذات الصلة بالجامعات المصرية داعياً إياها لتشجيع طلبة الدراسات العليا من الماجستير والدكتوراه لموافاتنى بعروض للرسائل التى قدموها لنيل الدرجات العلمية، بما يحقق الإثراء المتبادل بين الممارسين والأكاديميين، وهى علاقة ستتوطد بلا شك فى الأعوام القادمة، ليس فقط على المستوى الوطنى بل إقليمياً ودولياً، فاعتقادى، الذى يرتقى يومياً على سلم التيقن، أن الذكاء الاصطناعى، وما يعتمد عليه من قدرة حاسوبية تحلل كم هائل من البيانات بناءً على خوارزميات سيمثل قريباً، إن لم يكن بالفعل، الجسر الذى يعبر اية فجوة قد تكون قائمة بين المعرفة المستندة إلى الممارسة وتلك القائمة على الدراسة، خاصة باعتبار أن ذلك «الذكاء» قائم على تعلُم الآلة، وتطورها الدائم من خلال تغذية استرجاعية يمكن الآن أن يوفرها الممارسون إلكترونياً تعليقاً على ما يطلعون عليه من مداخلات منصات الذكاء الاصطناعى، وهو ما يجسر الفجوة أكثر فأكثر.

مسئولية المنظمات الدولية عن أعمالها والقضاء المختص بمنازعتها

ونأتى إلى المقال الثالث المتضمن قراءة للوزير المفوض د. عبدالحميد هانى الرافعى، المساهم الدائم فى الديوان، لكتاب الدكتور يونس محمد عبد الملك المعنون «مسئولية المنظمات الدولية عن أعمالها والقضاء المختص بمنازعتها (دراسة تحليلية)» الصادر فى القاهرة عام ٢٠٠٩ لدار الثقافة للنشر

والتوزيع. ويأخذنا المقال فى جولة للأصول التاريخية للشخصية القانونية للمنظمات الدولية، ومقوماتها ومعاييرها، والأساس القانونى لمسئولية المنظمات الدولية عن أعمالها سواء من خلال نظرية المسئولية الجماعية أو النظريات الحديثة فى أساس مسئولية المنظمات الدولية مثل المسؤولية التضامنية والخطأ والتعسف فى استعمال الحق والمخاطر والمسؤولية المطلقة. وكذلك، يعرض المقال لأنواع المسئولية الدولية شاملة المسؤولية المدنية التقصيرية والتعاقدية، كما يُبين أركان مسؤولية المنظمات الدولية وأثارها، وكذلك القضاء المختص بتسوية منازعات المنظمات الدولية متضمناً شروط قبول الدعوى و طرق تسوية المنازعات سواء من خلال المعاهدات الدولية أو الاتفاقيات الثنائية خاصة فى قضايا المسؤولية لقوات حفظ السلام، أو عن طريق القضاء والتحكيم الدوليين.

وأهمية المقال، والتخصص فى هذا المجال، هو المشاركة الموسعة للمنظمات الدولية فى العلاقات الدولية بشكل عام، والعلاقات متعددة الأطراف بشكل خاص، بوصفها فاعل مستقل الإرادة فى إطار ما أصبح يعرف بالدبلوماسية متعددة أصحاب المصلحة multistakeholder diplomacy جنباً إلى جنب مع المجتمع المدنى ممثلاً فى المنظمات غير الحكومية والأكاديميين وغيرهم. وبعض المنظمات الدولية بدأت ترتقى فى وضعيتها، مع التوسع فى السُلطات المخولة لها والمفوضة إليها، من جانب الدول الأعضاء، وعلى رأس تلك الأمثلة المفوضية الأوروبية التى تقترب، فى بعض نواحى أنشطتها ومجالات عملها، إلى السلطة فوق الوطنية بما أكسبها وضعية المراقبة المعززة فى الأمم المتحدة على سبيل المثال، وبالطبع قيامها بالتفاوض نيابة عن دولها الأعضاء فى هيئات دولية أخرى مثل منظمة التجارة العالمية.

المهم هنا أن نطاق الدبلوماسية متعددة الأطراف توسع ليشمل عدداً أكبر من الفاعلين، يتفاوت وزنها وتأثيرها والمساحة المتوافرة لها باختلاف القواعد الإجرائية «الخاصة» التى يتم إقرارها لبعض من المؤتمرات المخصصة لغرض معين ولفترة معينة. ومن، أصبح لزاماً أن تتحمل شرائح الفاعلين المختلفة مسئولياتها بالشكل المناسب، بما فى ذلك المنظمات الدولية، كل طبقاً للأدوار المنوطة به.

الدبلوماسيون ككتاب: حلقات متتالية

أخيراً يشتمل هذا الديوان على حلقة جديدة من تناولنا لموضوع الدبلوماسيين كمؤلفين، خاصة بعدما تناولنا فى عدد يناير الماضى تأثير تلك الكتابات على تطور نظريات العلاقات الدولية ونظرية الممارسة والدراسات الدبلوماسية بشكل أوسع. وفى هذا العدد، نعرض للندوة المرئية بعنوان «البرقيات والروايات ونوبل الأدبيات» التى عرضت لرحلة الدبلوماسية والأدب متناولة كتابات الدبلوماسيين المصريين والإيطاليين والحاصلين على نوبل كأولى حلقات سلسلة ندوات مرئية تعقدها أكاديمية «دبلو» حول الدبلوماسيين الكتاب. وشارك كمتحدث سفير إيطالى فى كرواتيا «باولو تريكلو» مقدماً كتابه الأخير المعنون "الدبلوماسية والأدب: الدبلوماسيون الثمانية الذين فازوا بجائزة نوبل فى الأدب» كما تحدث سفير مصر الأسبق فى واشنطن «محمد توفيق» لكتاباته الإبداعية المتمثلة فى روايات منشورة باللغة العربية ومترجمة إلى الإنجليزية والسويدية. وأعلن فى الندوة إطلاق صفحة على فيس بوك @Diplomatswritersegypt التى تجمع أغلفة مؤلفات الدبلوماسيين المصريين لتكون منبراً لمختلف مطبوعات للدبلوماسيين المصريين، وليتم ضمها إلى الصفحة الخاصة بكتابات الدبلوماسيين على المستوى العالمى والمتوافرة على https://www.diplomacy.edu/diplomats -as -writers.

ويستمر الديوان فى عرض القراءات الدبلوماسيين، سواء التى ألفوها هم بأنفسهم، أو التى تهمهم باعتبار مهنتهم وتخصصهم. والدعوة قائمة لتلقى عروض الكتب التى لفتت نظركم واسترعت انتباهكم على البريد الالكترونى للمحرر

Amr.Aljowaily@gmail.com

إشكاليات وآليات تعافى الدول بعد الصراعات فى أفريقيا:

دراسة مقارنة

د. نهى نديم

تتناول دراسة الدكتوراة الإشكاليات والآليات المرتبطة بمقاربة تعافى الدول بعد الصراعات على المستويين النظرى والتطبيقى، لا سيما فى دول الجنوب، ومن منظور يعكس واقع دوله، والتى تعد من الناحية الواقعية المسرح الأساسى للصراعات الداخلية، بينما ترتكز الجهود الدولية فى التعافى على نماذج تطورت فى إطار تقاليد غربية خالصة، تدمج فيها الليبرالية بالسلم، وهو ما قد لا يتناسب بالضرورة مع السياقات المحلية فى الدول موضع الصراع. ونستذكر هنا استضافة القاهرة لمركز الاتحاد الأفريقى لإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات (AU -PCRD)، لإنفاذ الرؤية القارية التى اعتمدها الاتحاد الأفريقى خلال قمة بانجول فى العام 2006، الأمر الذى يتطلب فهمًا أعمق لمقاربة التعافى والاحتياجات الأساسية للدول الأفريقية الخارجة من الصراعات، بما يتضمنه ذلك من فرص لإعادة صياغة مكانة القاهرة فى القارة باعتبارها قوة إقليمية تتحمل مسئولية خاصة تجاه الأمن الإقليمى والقارى، وبما يشكل دعمًا للمصالح المصرية فى أفريقيا بشكل عام. وفى هذا الإطار، يمكن التمييز بين محورين رئيسيين: يتناول الأول ما خلصت إليه الدراسة فيما يتعلق بالقضايا النظرية ذات الصلة بالمقاربة، بينما يتناول الثانى النتائج التطبيقية ذات الصلة بالدراسة المقارنة، إضافةً إلى جملة من الملاحظات والاستخلاصات الختامية، والتى يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولًا - فيما يتعلق بالقضايا النظرية ذات الصلة بمقاربة تعافى الدول بعد الصراعات:

تقدم الدراسة تحليلًا مفاهيميًا لمفهوم التعافى بعد الصراعات، حيث أوضحت كيف يتداخل المفهوم مع مفاهيم عدة اقترنت جميعها بمرحلة ما بعد الصراع، منها صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وبناء الأمة وغيرها، بيد أن التعافى يمثل إطارًا أكثر شمولًا، تتداخل الكثير من الاعتبارات فى تحديد طبيعته وتتعدد اتجاهات تعريفه، ويستهدف العديد من القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فضلًا عما تتضمنه تلك القطاعات من قضايا وإجراءات متنوعة. لذا وبالنظر إلى الأهداف والغايات التى يسعى إلى تحقيقها، يمكن تعريف التعافى بأنه «العملية التى يتم بمقتضاها خلق بيئة سلمية تحول دون تجدد اندلاع الصراع»، وهو ما يشمل كذلك «مجموعة الأنشطة التى تسعى إلى إعادة إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بيئة ما بعد الصراع»، وتتحدد درجة تعافى مجتمع ما بمدى قدرته على معالجة القضايا الخلافية من خلال قنوات سلمية بدلًا من اللجوء إلى العنف، ومدى تحقق العدالة والديمقراطية والأمن، وبمعالجة جوانب الضعف والانكشاف التى سادت قبل الصراع وكانت سببًا أصيلًا فى اندلاعه.

وتأسيسًا على ذلك، تميز الدراسة بين التعافى المبكر والتعافى المستدام والمبادئ الحاكمة لكل منهما. وتسعى عمليات التعافى المبكر إلى سد الفجوات الاستراتيجية والتمويلية والتنسيقية بين أعمال الإغاثة والتنمية، فتهدف العمليات المرتبطة به إلى التأكيد على الملكية الوطنية والمرونة والتقييم المبكر للاحتياجات والقدرات، وهو ما يشمل استعادة الخدمات الأساسية وسبل العيش والمأوى والأمن وسيادة القانون ومراعاة الأبعاد الاجتماعية، بما فى ذلك عمليات إعادة التوطين والدمج. ذلك بينما يعتبر التعافى المستدام عملية ذات طابع مركب، متعددة الأبعاد وطويلة الأجل، للتعامل مع الأسباب الهيكلية العميقة لجذور للصراع، حيث يرتكز التعافى المستدام على تأسيس علاقة تعايشية بين الفواعل المختلفة داخل المجتمع بما يمنع العودة إلى الصراع مجددًا، وذلك من خلال تأسيس مضامين جديدة ترتكز على قيم العدالة وحقوق الإنسان واحترام الآخر وسيادة القانون وإصلاح المسارات على نحو دستورى، مع التوزيع العادل للسلطة والثروة، وتعزيز المساواة وتمكين النساء وبناء القدرات من أجل الاستدامة.

كما أوضحت الدراسة ارتباط تطور التنظير فيما يتعلق بتعافى الدول بعد الصراع بتغيرات نظمية عالمية؛ فكان صعود اتجاهات جديدة وسيادة أحدها مؤشرًا على تحول فى النظام الدولى، بداية من مرحلة التاريخ الدبلوماسى إلى مرحلة المثالية السياسية فى فترة ما بين الحربين العالميتين، مرورًا بمرحلة الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية، ومرحلة السلوكية خلال الستينيات، إلى مرحلة ما بعد السلوكية فى السبعينيات والثمانينيات، وحتى ما بعد الحرب الباردة حيث أصبح المجتمع الدولى أكثر ميلًا لحل الصراعات وبناء السلام فيما بعد الصراع اعتمادًا على الاستراتيجيات الليبرالية، سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى، ذلك مع استمرارية التجاهل النسبى لدول الجنوب أو دراستها باعتبارها مقصداً لسياسات القوى الكبرى فى النظام الدولى، وهو ما سعت الدراسة إلى معالجته من خلال الاستعانة بمنظور واقعية المهمشين الذى يجمع بين افتراضات المدرسة الواقعية التقليدية والحقائق الواقعية فى دول الجنوب، ويجعل محوره عملية بناء الدولة والمجتمع السياسى، باعتبارها القضية الرئيسية لمعظم دوله، والتى تسعى إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة والفاعلية من ناحية، والشرعية من ناحية أخرى.

وفى هذا الصدد، كشف مسح الأدبيات النظرية والتطبيقية عن العديد من الأبعاد والتطورات النوعية والكمية والمعيارية التى شهدتها مقاربة التعافى بعد الصراعات، وارتبطت بأربعة أبعاد أساسية: أولًا المجالات الأساسية التى تشملها أنشطة التعافى، وثانيًا الفاعلون الأساسيون المنخرطون فى أنشطة التعافى، وثالثًا أهداف وغايات أنشطة التعافى والمستفيدين النهائيين منها، ورابعًا العلاقة بين الدولة المستهدفة بهذه الأنشطة والهيئات المانحة.

يُضاف إلى ذلك اتجاهان أساسيان فى دراسة تجارب التعافى فى الدول والمجتمعات الخارجة من الصراعات، أحدهما وظيفى ويشمل وظائف بنائية (إعادة بناء وإصلاح المؤسسات، سواء أكانت أمنية، أم اقتصادية، أم سياسية)، ووقائية (تأسيس آليات للإنذار المبكر لمنع دورة العنف مجددًا)، وتأهيلية (إعادة تأهيل أطراف المجتمع ذاته للتواؤم مع الأوضاع الجديدة فى مرحلة ما بعد الصراع). أما الاتجاه الثانى فهو إدراكى قيمى ويركز على تصحيح الصور الذهنية لمواجهة الروايات المؤججة للصراع، وذلك من خلال إعادة بناء القيم وإصلاح العلاقات المجتمعية وصياغة سردية مجتمعية للسلام والتضامن، ويأخذ ذلك الاتجاه نسقًا تفاعليًا تبادليًا من أعلى إلى أسفل، والعكس، أى لا يقتصر على قادة الصراع الذين قادوا لحظة التحول من الحرب إلى توقيع اتفاق السلام، وإنما يمتد إلى جميع أفراد المجتمع.

وارتباطًا بذلك، تتناول الدراسة على نحو معمق الإشكاليات والجدالات المرتبطة بمقاربة التعافى بعد الصراعات، انطلاقًا من جدلية العلاقة بين بناء الأمة وبناء الدولة، وتوقيت تعافى الدول فى أثناء أو بعد الصراع، وتراتبية وأولوية أنشطة التعافى أو تناقضها مع الأولويات المحلية، وما قد يرتبط بأنشطة التعافى المبكر من إشكاليات تتعلق بتحويل المساعدات الإنسانية والإغاثية ومساعدات إعادة الإعمار لتصبح جزءًا من الاقتصاد السياسى للصراع، إضافةً إلى حدود وفاعلية الدور الخارجى فى عملية التعافى، ودوافع الجهات المانحة وانحيازاتها الداخلية وإمكانات تسييس عملية التعافى، فضلًا عن الإشكاليات المرتبطة باحترام حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية فيما بعد الصراعات، والتى تثار انطلاقًا من إمكانية تعليق الدولة لالتزامها باحترام بعض الحقوق فى الظروف الاستثنائية المرتبطة بثنائية الحرية والأمن.

وتؤكد الدراسة على وجود محددات أساسية ارتبطت بها مقاربة التعافى فى الدول الخارجة من الصراعات، لعل أهمها ما يمكن أن نطلق عليه «المرونة المجتمعية والمؤسسية»؛ حيث تختلف البيئات الصراعية من حيث مدى قدرة أطرافها على التكيف، والانتقال من حالة العنف إلى السلم، وبالتالى حالة التعافى من عدمها، وترتبط هذه القدرة على التكيف والمرونة بعوامل عدة منها: أمد الصراع وأسبابه، ومدى حدة الانقسام المجتمعى حول قضايا النزاعات، وحجم وطبيعة الضرر الذى أصاب العلاقات المجتمعية، ومدى عدالة اتفاق السلام الذى يمكن أن يكون إما سببًا لتفاقم النزاع أو محفزًا للتسوية. أما المرونة المؤسسية فتتمثل فى إمكانية التحول لتصحيح الأوضاع وإعادة هيكلة علاقات القوة الداخلية، واستيعاب التغيرات الاجتماعية والسياسية، وتمثيل جميع الفئات الاجتماعية، والتوجهات السياسية والأيديولوجية، والتكوينات الإثنية والطبقية، تجنبًا للتأثيرات السلبية لسياسات العزل والإقصاء، وذلك فضلًا عن المحددات الحاكمة لمواقف الأطراف الإقليمية والدولية من الصراع وسبل تسويته، والتى تفرض على الدولة والمجتمع تبنى مقاربات دون غيرها.

ثانيًا - فيما يتعلق بنتائج الدراسة المقارنة:

بعيدًا عن الجدل حول مدى كفاية وصدقية مقاييس ومؤشرات الأداء الدولية، فلا يمكن إنكار أهمية هذه المقاربة الكمية كوسيلة لفهم أدق للواقع. وفى هذا الصدد، فقد وصلت الصومال لأدنى مؤشرات التنمية فى العالم، واحتلت لسنوات عدة المرتبة الأولى فى مؤشر الدول الأكثر هشاشة أو «الدول الفاشلة»، وهو المؤشر الذى يعكس قدرة الدولة على الوفاء بوظائفها وفقًا لعدد من المؤشرات الفرعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فيما وصلت رواندا إلى قائمة الدول الـ ١٠ الأسرع نموًا على المستوى الاقتصادى بنسبة سنوية ٨٪، حيث اتخذ تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية فى رواندا اتجاهًا صعوديًا، محققًا معدلات نمو تعتبر من أعلى معدلات النمو السنوية أفريقيًا وعالميًا، وارتفع ناتجها المحلى الإجمالى من ٧٥٤ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ١١,٠٧ مليار دولار عام ٢٠٢١، كما أنها أيضًا واحدة من الدول الأفريقية القليلة التى استطاعت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بخفض نسبة الفقر المدقع إلى النصف منذ عام ٢٠١٥، ولديها أعلى نسبة تمثيل للمرأة بأكثر من ٦١٪ فى مجلس النواب الرواندى (٢٠١٨ -٢٠٢٣).

وفى هذا السياق، أظهر التحليل التباين فى مقاربتى التعافى فى كل من الصومال ورواندا فى عدد من الأبعاد الأساسية وعلى رأسها اتجاه عملية التعافى، ومدى اعتمادها على المقاربات المحلية وتضمين الجماعات المختلفة، وذلك ارتباطًا بالمرونة المجتمعية والإرادة السياسية، وكذلك محددات وطبيعة دور المرأة فى مقاربتى التعافى، وطبيعة أدوار واستراتيجيات القوى الخارجية وأنماط حركتها، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالى:

أولًا - أظهر التحليل اختلافات هيكلية بين تجربتى التعافى فى الصومال ورواندا: فعملية التعافى فى التجربة الصومالية فى مجملها مدفوعة من الخارج. وأرجع عدد من الكتاب والمحللين الصوماليين ذلك لكون التفرد المفترض للشعب الصومالى ككيان متجانس هو مغالطة أساسها عدم إدراك الواقع الصومالى وتعقيداته، بل إنها أسطورة قدمها «الغرباء»؛ فطالما كان المجتمع الصومالى مقسمًا إلى رعاة رحل فى الشمال، ورعاة مزارعين فى الجنوب، لدى كل منهما هياكل ثقافية ولغوية واجتماعية متباينة، ومع وجود أنماط استعمارية مختلفة. واتسعت الهوة بين الأقاليم الصومالية باختلاف النظم التعليمية والثقافية وطبيعة الخدمات المقدمة لكل إقليم، واختلاف اللغة المستخدمة (حيث يستخدم الشمال اللغة الإنجليزية بينما يستخدم الجنوب الإيطالية)، فضلًا عن الانقسامات القبلية والعشائرية الحادة وما تنطوى عليه من اختلافات انعكست على كافة مناحى الحياة، بحيث طورت كل مجموعة أنظمتها المعقدة الخاصة بها فى تسوية النزاعات والمصالحة، بما جعل نطاق الآليات المحلية أو التقليدية مقيد بشكل كبير فى الصومال. وارتبط ذلك بحالة الفراغ السياسى الاستثنائية التى شهدتها البلاد عقب سقوط نظام سياد برى عام ١٩٩١، وعجز أى طرف عن السيطرة على السلطة سواء من خلال انتصار عسكرى حاسم على باقى الأطراف أو من خلال توافق سياسى بين أطراف الصراع، وكذلك عجز الحكومات الانتقالية المتعاقبة التى تشكلت بموجب اتفاقات المصالحة الوطنية فى فرض سيطرتها على البلاد أو العاصمة مقديشو والمناطق الجنوبية محل الصراع. كما ارتبط بعمق الخلافات وجمود ميزان القوى بين الفصائل والجماعات الصومالية المختلفة، بما أدى إلى مزيد من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية، وأسفر عن تدخلات دولية وإقليمية كثيفة وواسعة النطاق اتخذت معها مقاربة التعافى نهجًا فوقيًا من أعلى إلى أسفل.

وبينما كانت الآليات التقليدية فى رواندا أكثر مرونة؛ بحيث تشمل جميع المجموعات العرقية على مستوى البلاد، فقد حوّل مجتمع ما بعد الصراع اهتمامه إلى الحلول والأعراف التقليدية محلية المنشأ، مع اللجوء فى بناء السلم إلى التراث الذى يمتلكه من آليات وممارسات أصلية فى تسوية النزاعات والمصالحة، والتى يعرفها المجتمع من قبل الخبرة الاستعمارية، ومنها العمل بآليات العدالة التقليدية أو النظام القضائى التقليدى فى رواندا (جاكاكا)، الذى تم بموجبه التعامل مع

مئات الآلاف من الأشخاص المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية، وتسريع وتيرة المحاكمات من خلال الاعتراف والمصالحة، إضافةً إلى مجلس الحوار الوطني (أموشييكيرانو)، ومدرسة التأهيل الوطنية (إتوريرو) المستوحاة من الثقافة الرواندية التقليدية، ومعسكرات التأهيل الوطنية (إنجاندو) التي تعتبر في الثقافة الرواندية برنامجًا لتعليم «السلام» وقبول الآخر، والعمل المجتمعي (أموجاندا) باعتباره عملًا إلزاميًا لجميع الروانديين، بمن في ذلك مستوى رئيس الجمهورية، وبرنامج أنا رواندي (ندى أمونيارواندا) الذي يعتبر أحد أهم آليات الوحدة والمصالحة القائمة على الحوار، للتأكيد على المواطنة المشتركة ووحدة الروانديين في المقام الأول، وغيرها من الآليات التي كانت بالفعل أكثر قدرة على إعادة بناء الثقة وتهيئة الظروف للتعايش الاجتماعي بين أطراف الصراع، واتخذت معها عملية التعافي نهجًا من أسفل إلى أعلى اعتمادًا على المقاربات المحلية. وربط البعض ذلك بوجود إرادة سياسية اتصلت في جزء مهم منها بتركيز النظام الحالي في رواندا بقيادة «بول كاجامي» على وحدة شعب رواندا، والمواطنة الرواندية التي تستند إلى القاسم المشترك (أبانيارواندا)، والتي ترجح كون الهوتو والتوتسي في الأصل طبقتين اجتماعيتين -اقتصاديتين وليس أعراقًا مختلفة، فكانت «توتسي» تطلق على الأثرياء، أما «الهوتو» فكانت تطلق على الأسر الفقيرة التي لا تمتلك أرضًا ولا ماشية، في ظل وجود مرونة حركية بين الطبقات. ثم جاء الاستعمار ليخلق مجموعات عرقية متصارعة في مجتمع منسجم تمامًا تسوده فقط انقسامات اجتماعية-اقتصادية. ونظرًا لأن الجبهة الوطنية الرواندية كانت الطرف المنتصر عسكريًا، فقد تمكنت من وضع الأجندة لرواندا ما بعد الإبادة الجماعية دون قيود تُذكر، وأطلقت على حكومتها عند تشكيلها في يوليو ١٩٩٤ اسم «حكومة الوحدة الوطنية»، واعتبرت المصالحة الوطنية أهم أولوياتها.

ثانيًا - أظهر التحليل التباين الشديد في الدور الذي لعبته المرأة في مقاربتي التعافي الصومالية والرواندية: فكلما ازدادت جهود ومبادرات النساء في الصومال لمكافحة التطرف العنيف وتعزيز المصالحة، كلما دخلن في مواجهة مع رجال العشائر والقبائل الذين لا يقبلون أن تمثلهم امرأة. وفي ذلك رصدت الأدبيات مقولة شائعة في الصومال: «بينما تستطيع النساء بناء

السلام، لا يستطيع تحقيقه إلا الرجال». وواجهت النساء تحديات معقدة ارتبطت بالنظام الأبوي الذي يتأسس عليه المجتمع الصومالي، ويتولد عنه التسلط من جانب الأب أو زعيم القبلية أو الحاكم، والرضوخ من جانب الابن أو أفراد القبيلة أو الشعب، فطالما استبعدت الثقافة والتقاليد الصومالية النساء على المستويين الاجتماعي والسياسي، حيث تعتبر النساء قاصرات قانونيًا ومواطنات من الدرجة الثانية لا يسمح لهن بالوصول إلى السلطة السياسية أو الموارد الاقتصادية، كما استخدمت أطراف النزاع المختلفة العنف ضد المرأة بشكل منهجي وتم استخدام الاغتصاب كسلاح لإذلال الخصوم.

ورغم الحملات النسوية التي شهدتها الصومال لتمكين النساء ومنحهن مزيدًا من الفرص كفاعلات أساسيات في تحقيق السلام والتنمية، تراجعت نسبة تمثيل المرأة في مجلسي البرلمان الصومالي إلى ما دون الـ٢٠٪، واستمر غياب المرأة عن المناصب العامة وداخل النظام القضائي؛ فمن بين ٢٩٥ قاضيًا توجد قاضيتان فقط، وتراجع الدور المسموح للمرأة القيام به على مستوى الخدمة المجتمعية، بحيث تمارس فقط أعمالاً تقليدية تكرس الأدوار النمطية التي فرضتها السلطة الأبوية والعادات والتقاليد، الأمر الذي يعكس غلبة الطابع الذكوري وتفاوت الفرص بين الجنسين في عموم الصومال. وفي ذلك تصنف الأمم المتحدة الصومال ضمن أدنى أربع دول في العالم من حيث المساواة بين الجنسين.

وذلك بينما اضطلعت الناجيات في رواندا بأدوارٍ متعددة أثناء وبعد الإبادة الجماعية على المستويين الرسمي وغير الرسمي. ووُصف المجتمع الرواندي «بالأنثوي»؛ حيث بلغت نسبة النساء ٧٠٪ في أعقاب الإبادة الجماعية، مؤدية لمهام أساسية في بناء السلام وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وإعادة التوطين والبناء، وتحقيق العدالة والمصالحة، وعملن كقاضيات في محاكم جاكاكا (النظام القضائي التقليدي في رواندا)، فوصل عددهن إلى ٢٦,٧٥٢ قاضية في نوفمبر ٢٠٠٥. والجدير بالذكر أنه في بعض المناطق التي عملت فيها النساء كقاضيات في محاكم جاكاكا المحلية، كان أداؤهن أفضل وفقًا لبعض التقديرات، كما تم تخصيص ٣٠٪ على الأقل من المناصب الرسمية للنساء في جميع هيئات الدولة وعلى جميع المستويات.

واعتبرت الحكومة الرواندية أن الوعي بالنوع الاجتماعي والحساسية الثقافية «Cultural sensitivity» أحد أهم آليات التعافي بعد الصراع، وأنشأت وزارة النوع الاجتماعي وتعزيز الأسرة المكلفة بضمان التنسيق الاستراتيجي لتنفيذ سياسات تراعي النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمنظمات الدينية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وكانت أول أمينة تنفيذية للجنة الوحدة الوطنية والمصالحة التي أُنشئت في مارس ١٩٩٩ هي «الويسيا إينيومبا»، السياسية الرواندية ووزيرة النوع الاجتماعي وتعزيز الأسرة. وفي ذلك صرح المسئولون الروانديون أنهم يعتبرون مشاركة المرأة في بناء السلام والحكم أمرًا حاسمًا لتحقيق الديمقراطية والسلام المستدام على المدى الطويل.

وإجمالًا، عززت مشاركة المرأة الرواندية بالفعل من فرص تحقيق السلام والتنمية، بينما أثبتت التجربة الصومالية أن استبعاد المرأة يقوض جهود تعزيز استدامة السلام، بما يجعل تمكين النساء ومنحهن مزيدًا من الفرص ضرورة باعتبارهن مواطنات وشريكات في المجتمع يؤثرن كما يتأثرن، ولديهن قدرات تمكنهم من الإسهام بشكل مختلف في الاستجابة للأزمات وإحلال السلام.

ثالثًا - وفي ضوء الافتراضات والمقولات المرتبطة بمنظور الدكتور محمد أيوب (واقعية المهمشين) حول تداخل قضايا

النظـام الداخـلى والنظام الـدولى، وطبيعة أدوار القـوى الخارجيـة وأنمـاط حركتها، يمكن القول إن النمط السلبى للتدخل الدولى المبكر فى الحالتين قد سـاهم فى تصاعد حدة الـصراع، بيد أن ذلك النمط شـهد عددًا من التحولات ارتباطًا بطبيعة سياسـات القوى الكـبرى تجـاه الدولة والإقليـم الكائنة فيه. وفى ذلـك ركـزت العديد مـن التحليلات على الطبيعة السـلبية لمواقف الأطـراف الدولية المعنيـة فى رواندا، والتـى مهـدت الطريق نحو الإبادة الجماعية سـواء بشكل مقصود أو ضمنـى، حيث تجاهـل المجتمـع الدولى التحذيرات المبكرة بشـأن الإبـادة، كما ورد نصًـا فى تقرير لـــ هيومن رايتـس ووتش: «تمت الاستعدادات للعنف على مرأى ومسمع من قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة». ورغـم تواجد البعثـة الأممية UNAMIR فى رواندا أثنـاء الإبادة الجماعيـة، فإنها لم تحصـل عـلى تفويـض لوقـف القتـل، وفى الوقت نفسـه انسـحبت القوات البلجيكية، والتى كانـت من أكبر المسـاهمين بقوات فى البعثة، فى أعقاب مقتل ١٠ جنود بلجيكيين، وقـررت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عدم التورط فى صراع أفريقـى آخر بعد عام من مقتـل جنودهـا فى الصومـال. وقالت لجنة تحقيـق روانديـة عـام ٢٠٠٨، إن فرنسـا -التـى كانت حليفة لحكومة الهوتو - كانت عـلى علـم بالاسـتعدادات للمذبحـة، وأدان الرئيـس الروانـدى بـول كاجامـى «الدور المباشر لبلجيكا وفرنسا فى التهيئة السياسية للمذابح».

وشـهد هذا النمط تحـولات ارتبطت فى جزء منها بضخ كميـات كبيرة من المعونات الغربيـة فى إطـار ما أسـماه البعض «نمط الدعـم الاسـترضائي» المرتبـط بالشـعور بالذنـب لـدى المجتمـع الـدولى نتيجة عدم قيامهـم بأدوارهـم قبـل وأثنـاء الإبـادة الجماعيـة، وكذلك غض الطرف عن الإدراك السـلبى لدى بعض الدوائر بشـأن التجربة الرواندية. وارتبطـت كذلك بطبيعة التحول فى السياسـات الأمريكية تجاه الإقليم، حيث يجادل البعض بـأن تحرك الولايات المتحدة فى منطقة البحـيرات العظمى، بغض النظر عـن ادعاءاتـه الأيدولوجيـة، اعتمد أساسًـا عـلى نظام حكـم الأقليات لتحقيـق التوازن الإقليمـي؛ أى قـادة أفارقـة ينتمـون إلى جماعات عرقية تشـكل أقليـة فى مجتمعها. كمـا ركـزت السياسـة الأفريقيـة للولايات المتحـدة على هذه المنطقة مـن خلال أداتين رئيسـيتين: الأولى هـى خلـق ودعـم بعض القادة الأفارقة الجُدد الذين يعملون بشـكل أو بآخـر على تحقيـق المصالـح الأمريكية، أما الأداة الثانية فهـى طرح مشروع القرن الأفريقى الكبير، والذى يضم إلى جانب دول القـرن الأفريقى التقليدية، أوغندا والكونغو الديمقراطيـة ورواندا وبوروندى، ويهدف إلى إنشـاء بنيـة أساسـية لمصلحـة شركات التعديـن والنفط الأمريكية. ذلـك فى الوقت الـذى ارتبط فيه الـصراع فى رواندا بجواره الإقليمى.

وكذلك الحال فى الصومال، حيث سـاهم تقاعـس المجتمع الدولى عـن التدخل مبكرًا لاحتـواء الصراع الداخـلى المتزايد منذ أواخر السـبعينيات فى تأجيـج الحـرب الأهلية، إذ كان واضحًـا أن نظام سـياد بـرى قد فقد شرعيتـه بالنسـبة لمعظم قطاعات الشـعب الصومالى. وأشـارت بعض التحليلات إلى أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أدت دورًا غير مبـاشرًا فى سـقوط نظامـه عندمـا امتنعت عـن تقديـم الدعـم السـياسى والعسـكرى والاقتصـادى للنظام ثم امتنعت عن التدخل الفاعل للوصول إلى تسـوية سلمية للصراع بينه وبـين معارضيه، وذلـك فى إطار رغبة الولايات المتحـدة فى إعادة ترتيـب الأوضاع الإقليميـة فى منطقة القرن الأفريقى سـعيًا إلى خلـق معادلة جديدة للقوى مع سـقوط نظام منجستو فى إثيوبيا واستقلال إريتريا. هـذا، وقد جاء اهتمام الأمـم المتحدة متأخرًا مع تفاقم الأزمة الإنسانية الصومالية بشكل حاد، رغم تحذيرات المنظمات غير الحكومية فى وقـت مبكـر من عـام ١٩٩٠ مـن كارثة تلـوح فى الأفـق فى الصومـال. وهنـا ارتبط التحول الفعلى فى الدور الأممى بتولى بطرس بطـرس غـالى منصب الأمـين العـام للأمم المتحـدة فى ينايـر ١٩٩٢، وكان أول عربى وأفريقى يشغل هذا المنصب، حيث أصبحت الأزمـة الصومالية من الملفـات ذات الأولوية على جدول أعمال المنظمة الدولية، وسمحت الأمـم المتحـدة بإرسـال قـوات عسـكرية للصومـال دون طلـب مـن أحـد الأطراف المعنية فى سابقة هى الأولى.

وبحسـب الدكتـور بطرس غـالى، فإن الأسباب الرئيسية وراء فشل التدخل الدولى فى الصومـال ترجـع إلى عاملين رئيسـيين: أولًا عدم وجود إرادة سياسـية بين الأطراف المعنية للمصالحة، وثانيًا عدم التنسيق فيما بين القيادات العاملة فى قوات حفظ السلام، وخصوصًا القيـادات الأمريكية فى الميدان فى الصومال. وقـد تجلى ذلك فى أزمة ازدواجية القيادة بين الولايات المتحدة الأمريكية وقيادة الأمـم المتحدة مـن ناحية، وغياب التنسـيق بـين القـوات الأمريكية ذاتهـا فى ظل هيكل قيـادى شـديد التعقيد يفصل بـين القوات البريـة الموجودة فى الصومال وقوات سـلاح البحريـة التى بقيت تابعـة مباشرة للقيادة المركزية للجيش الأمريكى من ناحية أخرى. وذلـك فى ظل عـدم وضوح الرؤيـة وغياب التصـور المتكامـل عن الهدف مـن عمليات الأمـم المتحدة على الأراضى الصومالية وتغير أهدافها بشكل مستمر، حيث تطورت مهام البعثة من الإغاثة الإنسانية إلى محاولة إعادة النظـام والاسـتقرار، ثـم توسـعت مهامها مـرة أخرى لتشـمل نزع سـلاح الجماعات المتحاربـة وبنـاء الدولـة. وقد تجـاوز هذا التوسع المسـتمر فى أهداف عملية الصومال إرادة العديـد من الدول المسـاهمة بقواتها، إضافةً إلى اعتبار بعض الفصائل الصومالية القوات الأمريكية خصمًا بـدلًا من اعتبارها قوة محايـدة لإنقاذ البلاد، ولا سـيما قوات الجنرال عيديد.

ومـن ثـم، تباينـت الأدوار الدوليـة فى الصومال بين تدخل كثيف وواسـع النطاق خلال الفترة ما بـين عامى ١٩٩٢ و١٩٩٤، وتجاهل شبه كامل للصراع الصومالى فى فترة ما بعد فشل هذا التدخل بعد عام ١٩٩٤. ثم تضـاءل دور الأمم المتحـدة والقوى الدولية فى عمليـة التسـوية الصوماليـة مـع إعطاء الدور الأكبر للقـوى والمنظمات الإقليمية، إذ تولت منظمة الوحـدة الإفريقية (ثم الاتحاد الأفريقـى) مسـئولية رعاية جهود السـلام وقدمـت الدعم إمـا إلى الدول التـى بادرت بتنظيم مؤتمرات المصالحة الصومالية أو إلى المنظمـات الإقليمية الفرعيـة التى رعت تلك المؤتمـرات، ومنها منظمـة الإيجاد IGAD التى قامـت برعايـة مفاوضـات المصالحة الوطنيـة الصوماليـة على مدى ٣٠ شـهرًا، انتهت إلى اتفاق نيروبى للمصالحة الوطنية فى الصومـال. ذلـك وقـد ارتبطـت طبيعة وحدود تأثير القوى الخارجية فى جانب مهم منهـا بمدى وجود أطراف محلية تسـتقوى بهـذه القوى الخارجية، وتسـعى للحصول عـلى دعمهـا ومسـاندتها من أجـل تعزيز مواقفهـا فى مواجهـة الفصائـل والخصوم المحلية، وهكذا تشابكت العلاقات والمصالح فى الصومـال بين ما هو داخلى محلى وما هو خارجى إقليمى ودولى.

خاتمة:

إجمالًا ودون إنكار وجود عوامل أخرى مؤثـرة، فقد خلصت الدراسـة إلى أن زيادة فاعلية ونجـاح عملية التعـافى يرتبط بعدة عوامل ومحددات من أبرزها:

أولًا - اتجـاه عملية التعافى من أسـفل إلى أعـلى بالاعتماد عـلى المقاربـات المحلية، والعمـل وفـق الأولويات الوطنيـة والتركيز على الخصوصية والملاءمة، خاصةً مع تباين سـياقات الـدول الخارجة مـن الصراعات،

وبالنظر إلى خصوصية طبيعة الدولة فى الجنوب واختلافها عن مثيلاتها فى الشمال، بما يتطلبه ذلك من فهم معمق للصراع وإدراك لطبيعة السياق والأولويات المحلية وثقافة المجتمعات عند التخطيط لاستراتيجيات التعافى. وفى هذا السياق، يكون الملكية المحلية/الوطنية للسياسات هى القاعدة، مع القبول بالحاجة لإجراءات مؤقتة بوصفها بديلًا على المدى القصير، وإيلاء الأهمية للإجراءات والاستراتيجيات المصممة لإحداث الأثر على المدى البعيد.

ثانيًا - عدم قصر مقاربة التعافى والإجراءات المتبعة على إعادة البناء الصلبة (تعزيز الهياكل المؤسسية للحكم وإصلاح هيكل الاقتصاد، ونزع السلاح وتفكيك المجموعات المسلحة، وتطوير البنية التحتية وما إلى ذلك)، بل إعطاء الاهتمام الكافى لجملة من إجراءات إعادة البناء الناعم (معالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان وإقرار العدالة التصالحية كأهداف عامة تتحقق بمجموعة من الأهداف الأداتية، سواء القضائية أو التقليدية، مع تعزيز الآليات والممارسات التقليدية للمصالحة، ودعم سبل التعايش السلمى واحترام حقوق الإنسان والفئات المهمشة، إضافةً إلى تعديل المنظومة التعليمية والثقافية والقيمية، بحيث تصبح هناك ثقافة مجتمعية تتسم بقبول الآخر، ورفض ثقافة الإقصاء والعزل والاستبعاد)، والتى تهدف فى نهاية الأمر إلى تحقيق العدالة الانتقالية، وإدارة الاختلاف والتنوع الداخلى، وتؤسس إطارًا لإنفاذ عملية تعافى فعالة ومستدامة.

ثالثًا - إدماج وتعزيز دور المرأة فى العمليات المرتبطة بتعافى الدول بعد الصراعات كضرورة استراتيجية لتحقيق سلام أكثر استدامة، والسعى نحو تحقيق الوعود والرؤى الواردة فى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ لعام ٢٠٠٠، بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرارات اللاحقة، والتى تهدف إلى تحقيق مشاركة المرأة الكاملة والهادفة والمتساوية مع الرجل فى عمليات السلام، فضلًا عن مشاركة المرأة فى عمليات صنع القرار فى المؤسسات والآليات الوطنية والدولية المعنية باعتباره التزامًا سياسيًا غير قابل للتفاوض، وضمان أن تشمل الدساتير والأحكام القانونية والآليات والمؤسسات المحلية والدولية اهتمامات المرأة واحتياجاتها وتطلعاتها؛ فرغم اختلاف

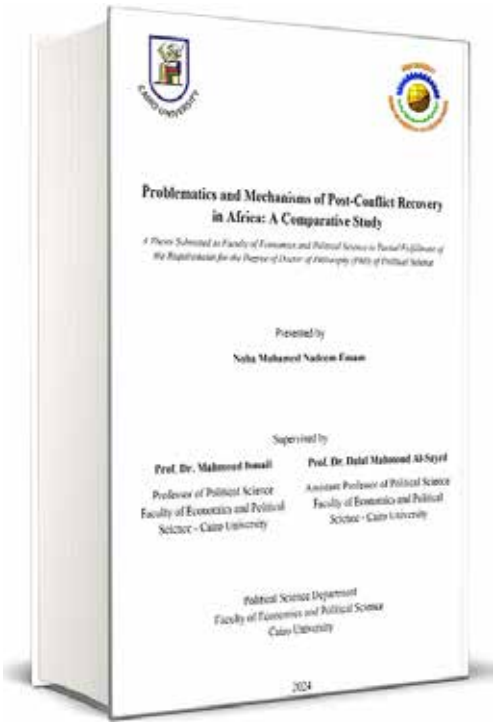

سياقات وخبرات النساء المرتبطة بالصراع وما بعد الصراع، وغلبة الطابع الذكورى على مختلف العمليات والممارسات ذات الصلة، لعبت النساء -ولا تزال - أدوارًا حاسمة لتعزيز السلام والمصالحة وإعادة الإعمار والتنمية، وفى ذلك تقول «ميشيل باشليت» «أينما وجد نزاع فالمرأة يجب أن تكون جزءًا من الحل».

رابعًا - إصلاح قطاع الأمن وتعزيز الوظيفة الأمنية للدولة بحيث تكون قادرة على احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية داخل الدولة، مع الاعتراف بأن الإجراءات الأمنية وحدها لا تكفى، بل تتطلب تبنى مقاربات سياسية، وإنشاء تحالفات استراتيجية بين المجتمع والسلطة المحلية، فضلًا عن وضوح قواعد الممارسة السياسية، حيث تبدو أهمية المتغير القيادى واضحة فى سياق الدولة الأفريقية بما يفرضه ذلك من ضرورة وجود أسس واضحة (قانونية ودستورية) لتولى السلطة وممارستها، والإيمان بشرعية ومشروعية من هم على رأس السلطة، مع وجود سبل رقابية، وتداول حقيقى للسلطة، وفصل واضح بين السلطات، وممارسة السلطات القضائية والتشريعية لوظائفها باستقلالية وحصانة تامة، بخلاف حقها فى الرقابة والمساءلة، مع إيلاء الأهمية للحوار المجتمعى، وزيادة فاعلية المجتمع المدنى، فوجود مجتمع مدنى قوى يعنى وجود دولة قوية قادرة على إدارة التعددية.

خامسًا - ضرورة تبنى مقاربة جماعية يضطلع فيها مختلف الفاعلين بدورٍ محوريٍ فى إنفاذ التعافى، وذلك بتضافر الجهود الداخلية والإقليمية والدولية، وتعزيز المسئولية المشتركة بين الدول الخارجة من الصراع ومجتمع المانحين، والتنسيق الوثيق حول الأهداف والاستراتيجيات المتبعة، وإرساء التدخلات من خلال الفهم الشامل للسياق والأولويات المحلية، حيث يجادل البعض بأن الغرس المباشر للنموذج الغربى فى أى مجتمع مجرد «أسطورة»، كما أن نقل الديمقراطية إلى مجتمعات لا تتمتع بخبرة سابقة فى الممارسة الديمقراطية لابد وأن ينتهى بالفشل، وهو مع أُطلق عليه الديمقراطية اللاليبرالية (Illiberal Democracy)، بما يعنى أن الديمقراطية ليست من السهل غرسها وتعزيزها فى الثقافات المختلفة حيث الظروف المحلية اللازمة لتطورها تلعب دورًا حاسمًا فى ذلك.

وختامًا، لا بد وأن يكون حاضرًا فى الذهن أنه لا يوجد نموذج جاهز للعملية الناجحة يمكن تطبيقه فى كل مواقف ما بعد انتهاء الصراع، فلكل حالة خصوصيتها، والتحديات التى تواجهها إحداها من الممكن ألا تقابلها الحالات الأخرى. لذا فإن استخدام مقاربة التعامل مع كل حالة على حدة (Approach Case By Case) ومراعاة التفاوت فى السياقات والأوضاع المحلية يعتبر أمرًا ضروريًا، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير مثل المرحلة الراهنة من الصراع، ودرجة تدويل الصراع، وطبيعة تركة العنف، ونمط المرحلة الانتقالية، ودرجة شرعية العدالة القائمة على التقاليد وممارسات المصالحة، والتحولات فى موازين القوى بين الأطراف المتصارعة، وانعكاساتها على مسارات تطور الصراع، وما بعد الصراع. ذلك بالتوازى مع إدراك أن عملية التعافى وسيلة وليست غاية فى حد ذاتها، كما أنها عملية ممتدة تستغرق وقتًا طويلًا، وليست عملية قصيرة المدى أو يرجى تحقيق نتائجها بصورة فورية، فضلًا عن أنها لا تتم فى صورة خطية؛ فتعافى المجتمع فى أحد المجالات يتطلب تطورًا فى المجالات الأخرى. على سبيل المثال، يتطلب التعافى الاقتصادى توفير الأمن، كما يستلزم وجود الإرادة السياسية.

نديم، نهى (2024). إشكاليات وآليات تعافى الدول بعد الصراعات فى أفريقيا: دراسة مقارنة (رسالة دكتوراة). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

«مثلث الماء والطاقة والغذاء» وإدارة التفاعلات فى أحواض الأنهار الدولية

دراسة حالة: حوض نهرى كولورادو وكولومبيا

سكرتير ثان/ د. سارة محمود محمد
Sarahhassanin25@gmail.com

إن الربط بين الماء والطاقة والغذاء لا يجب أن يتم بمعزل عن حقيقة أن ندرة هذه الموارد قد تكون فى مرحلة ما دافعًا للصراع نتيجة العجز عن الوفاء باحتياجات الإنسان باعتبار حصوله على هذه الموارد حقًا أصيلًا له، لا سيما فى ظل تنامى مخاطر باتت تُعجّل من ندرة هذه الموارد، مثل التحديات البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية، الأمر الذى يُثمّن من أهمية تغليب التعاون على الصراع بين هذه الأطراف، من خلال ضمان تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد والتى تحدث كنتيجة للربط بين الماء والطاقة والغذاء.

من هذا المنطلق، جاءت رسالة الدكتوراه لتُلقى الضوء على «مثلث الماء والطاقة والغذاء» وعلاقته بالتفاعلات الهيدروبوليتيكية سواءً كانت صراعية أو تعاونية، بالتطبيق على حوضى نهرى كولورادو وكولومبيا، من خلال تحليل العلاقة بين الماء والطاقة والغذاء فى حوضى النهرين، والتحديات التى تواجه الولايات والدول المشاطئة له، والتى ثمّنت من أهمية تحقيق الربط واعتماد سياسات تُعزز من التعاون بدلًا من الصراع.

ولقد أظهرت المؤتمرات الدولية التى تطرقت إلى مفهوم «مثلث الماء والطاقة والغذاء»، منذ بدء ظهوره فى مؤتمر بون بألمانيا، والذى عُقد عام ٢٠١١، أهمية تحقيق الربط بين الموارد الثلاثة، لضمان تحقيق الأمن المائى وأمن الطاقة والأمن الغذائى، وبما يُساهم فى تعزيز التعاون الدولى، وتحقيق أهداف التنمية المُستدامة، وتحويل الاقتصاد العالمى إلى الاقتصاد الأخضر، كما اهتمت العديد من المؤسسات الدولية بمفهوم «مثلث الماء والطاقة والغذاء»، ودفعت بتطبيق الربط بين الموارد الثلاثة من خلال تبنى العديد من المبادرات والمشروعات التى تُساهم فى تحقيق الربط بين الماء والطاقة والغذاء، إيماناً بنتائجه الإيجابية على الأمن المائى وأمن الطاقة والأمن الغذائى.

هذا، ويواجه الربط بين الماء والطاقة والغذاء العديد من التحديات وعلى رأسها التغيرات المناخية التى تفرض ضغوطاً على الموارد الطبيعية، حيث تؤدى فى بعض الأحيان إلى حدوث الجفاف أو الفيضانات أو التصحر، الأمر الذى يؤثر سلباً على التربة وجودتها، وبالتالى على انتاج المحاصيل الزراعية، بما يؤثر على الأمن الغذائى، فضلاً عن التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على المياه ومعدلات تدفقها أو تبخرها وأيضاً ذوبان الثلوج، بما يؤثر على المياه المُخزنة خلف السدود، وبالتالى توليد الطاقة الكهرومائية، الأمر الذى يؤثر سلباً على تحقيق الربط بين الماء والطاقة والغذاء.

تُمثل الزيادة السُكانية أيضاً، وما يُقابلها من زيادة الطلب على الموارد، أحد أهم التحديات التى تواجه الربط بين الموارد الثلاثة، حيث تؤدى إلى حدوث ندرة فى الموارد نتيجة لعدم التوازن بين الطلب على الموارد ومدى توافرها، فضلاً عن أن زيادة الطلب على الموارد يؤدى إلى ارتفاع معدلات تدهورها، الأمر الذى يؤثر سلباً أيضاً على الربط بين الماء والطاقة والغذاء، إضافة إلى ذلك، فإن التحضر وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، وتسارع وتيرة التنمية، أدى إلى حدوث تغيرات فى أنماط الحياة، بما ساهم فى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية، الأمر الذى فرض معه العديد من التحديات التى تعوق تحقيق الربط بين الماء والطاقة والغذاء.

فى ذات السياق، أثرّت الطبيعية الطبوغرافية والهيدرولوجية لحوضى نهرى كولورادو وكولومبيا، على مدى توافر الموارد الثلاثة فى حوضى النهرين، وبالتالى امكانية تحقيق الربط بينهم، ففى حالة حوض نهر كولورادو الذى تبلغ مساحة حوضه ٢٤٣٠٠٠ ميل مربع، تحتل المياه نسبة كبيرة من الحوض، بما فيها المياه الجوفية التى تقوم الحكومة الأمريكية بضخ كميات كبيرة منها لتعويض الفاقد من المياه السطحية، أما فيما يتعلق بالطاقة، فإن السدود الكهرومائية توفر أكثر من ٤٢٠٠ ميجاوات من الطاقة فى الحوض، كما يتم إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية هناك وبقيمة تصل إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار كل عام، باستخدام حوالى ٨٠٪ من مياه النهر، الأمر الذى يظهر من خلاله وبوضح مدى الترابط بين الماء والطاقة والغذاء، كما يُعد إنتاج الطاقة فى حوض نهر كولورادو من أكثر الأنشطة استهلاكاً للمياه، الأمر الذى ظهر من خلاله الربط بين الماء والطاقة، يدعم ذلك تشكيل الطاقة الكهرومائية لنسبة ٥٣٪ من إمدادات الطاقة المتجددة فى حوض النهر، وما يقرب من ثلث انتاج الطاقة المتجددة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فى حالة حوض نهر كولومبيا الذى تبلغ مساحة حوضه ٦٧٠,٨١٠ كيلومتر، فإنه يتميز بوفرة الموارد الطبيعية والمعادن النفسية والأسماك والتربة الخصبة اللازمة للزراعة، وتلعب التغيرات المناخية دوراً كبيراً فى التأثير على الربط بين الماء والطاقة والغذاء فى حوض النهر، حيث يؤثر ارتفاع نسبة الملوحة فى المياه - والتى تزداد بفعل زيادة نسبة التبخر نتيجة للتغيرات المناخية - على جودة المياه، وبما يؤثر أيضاً على انتاج المحاصيل الزراعية وبالتالى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، وبما يُظهر الربط بين الماء

والغذاء، كما تتسم روافد النهر بالتدفقات العالية التى تحدث فى أواخر فصل الربيع وبداية فصل الصيف عندما يحدث ذوبان الثلوج، بينما تنخفض فى فصل الخريف والشتاء بفعل التغيرات المناخية، الأمر الذى يتسبب فى نقص المياه فى محطات توليد الطاقة الكهرومائية، وبالتالى تظهر العلاقة بين الماء والطاقة فى حوض النهر.

من ناحية أخرى، أثرت التفاعلات الهيدروبوليتيكية الصراعية فى حوض نهر كولورادو سلباً على «مثلث الماء والطاقة والغذاء»، حيث أن التنافس بين الدول والولايات المشاطئة للنهر للحصول على الماء والطاقة والغذاء، فضلاً عن التنافس بين المحافظين على البيئة والسكان المحليين والشركات المنتجة للطاقة والحكومات، والصراع حول سد هوفر، كلها عوامل تعتبر عائقاً أمام تحقيق الربط بين الماء والطاقة والغذاء، كما ساهمت بعض المشروعات فى حوض نهر كولورادو فى تأجيج الصراع حول الماء والطاقة والغذاء، مثل مشروع الرى فى نهر كولورادو والذى أدى إلى انخفاض كمية المياه المُتدفقة إلى المناطق المجاورة لسد هوفر، ومشروع الطاقة الشمسية والذى تم تنفيذه فى منطقة مجاورة للسد، ويعتمد على تخزين الكهرباء فى بطاريات ضخمة، ورغم أهميته إلا أنه استهلك كميات كبيرة من المياه لتبريد الألواح الشمسية، الأمر الذى أدى إلى تأجيج الصراع فى المنطقة.

أما فى حالة حوض نهر كولومبيا، فلقد أثرت التفاعلات الهيدروبوليتيكية الصراعية سلباً على «مثلث الماء والطاقة والغذاء»، حيث أن النزاع حول استخدامات المياه بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والذى ظهر جلياً فى النزاع حول سد ليبى، وسد كولومبيا، إضافة إلى النزاع حول العديد من المشروعات مثل مشروع الأنهار الشمالية، ومشروع توسعة سد جراند كولى، ومشروع سد Mica، فضلاً عن النزاع بينهما حول الطاقة، والذى اتخذ العديد من الصور مثل النزاع حول مصادر الطاقة المتجددة والأحفورية، والنزاع حول خطوط الأنابيب مثل خط الأنابيب الخامس، والنزاع حول مناجم الفحم، والنزاع حول الطاقة النووية، إضافة إلى النزاع حول الغذاء والذى جاءت أهم صوره فى النزاع حول أسماك السلمون باعتبار منطقة حوض نهر كولومبيا أكبر مناطق العالم انتاجاً لأسماك السلمون، والصراع حول الأراضى الزراعية، كل ذلك أثّر سلباً على امكانية تحقيق الربط بين الماء والطاقة والغذاء.

ورغم التحديات سالفة الذكر، يُعد كل

من حوضى نهرى كولورادو وكولومبيا أحد أهم النماذج الناجحة التى استطاعت تحقيق الربط بين الماء والطاقة والغذاء، حيث أبرمت الدول المُشاطئة لحوضى النهرين العديد من الاتفاقيات والمشاريع التعاونية التى ظهر من خلالها الربط بين الماء والطاقة والغذاء، فضلاً عن السعى لإقامة المشاريع التى تُنظم استخدام المياه لأغراض توليد الطاقة الكهرومائية ومواجهة الفيضانات والجفاف عن طريق بناء السدود، ففى حالة حوض نهر كولورادو وقّعت كل من المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاق حوض نهر كولورادو لعام ١٩٢٢ والذى تم من خلاله تحديد الحصص المائية لأطراف الاتفاقية، وتحسين كفاءة استخدام المياه، وتنظيم استخدام المياه لأغراض الرى والصناعة والتجارة، الأمر الذى ساهم فى تحقيق الربط بين الماء والطاقة والغذاء، حيث أن توزيع المياه بشكل عادل بين الولايات السبع المعنية والمكسيك أدى إلى توافر المياه فى كل منهما لاستخدامها فى أغراض الزراعة، وبالتالى إنتاج الغذاء، الأمر الذى ساهم فى تحقيق الأمن الغذائى، والاستدامة الزراعية، كما أن ما نص عليه الاتفاق من ضرورة تعزيز كفاءة استخدام المياه، ساعد فى تقليل الفاقد فى الموارد المائية، وتحسين استدامة الموارد الطبيعية، كما ساهم فى استخدام المياه لتوليد الطاقة الكهرومائية، الأمر الذى حقق بدوره الربط بين الماء والطاقة والغذاء.

وساهمت اتفاقية المياه الدولية لنهر كولورادو لعام ١٩٤٤ أيضاً فى تحقيق الربط بين الماء والطاقة والغذاء، والتى نتج عنها إنشاء لجنة مشتركة تُسمى لجنة الحدود والمياه الدولية، للتعامل مع قضايا الحدود وتقاسم المياه بين الدول والولايات المُشاطئة لحوض النهر، وحل النزاعات التى قد تطرأ حول المياه. ولقد ساهم إنشاء هذه اللجنة فى تحقيق الربط بين الماء والطاقة والغذاء فى حوض نهر كولورادو من خلال قيامها بالإشراف على تقسيم كميات المياه بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك لأغراض الرى وإنتاج الغذاء، إلى جانب إشرافها على بناء السدود ومحطات توليد الطاقة الكهرومائية على النهر، وضمان تدفق مياه كافية لتشغيل هذه المحطات، ومراقبة نوعية المياه لضمان صلاحيتها لرى المحاصيل الزراعية.

ولقد أدت معاهدة المياه الحدودية التى وقعتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فى حوض نهر كولومبيا عام ١٩٠٩ إلى إنشاء اللجنة الدولية المُشتركة IJC، والتى استطاعت التعامل بنجاح مع معظم النزاعات القائمة والمُحتملة بين الدولتين، بما أدى إلى تفعيل المشروعات التعاونية وتثبيط الصراعات، كما استطاعت الدول المشاطئة لحوض النهر التوقيع على معاهدة نهر كولومبيا عام ١٩٦١، والتى دخلت حيز النفاذ عام ١٩٦٤، ووضعت الأسس والقواعد الخاصة بإدارة المياه وإنتاج الطاقة الكهرومائية، حيث نصّت على بناء وتشغيل ثلاثة سدود كبيرة فى حوض نهر كولومبيا العلوى فى كولومبيا البريطانية بكندا، وبناء سد رابع فى ولاية مونتانا بالولايات المتحدة الأمريكية، بما أدى إلى زيادة كمية تخزين المياه فى حوض نهر كولومبيا إلى أكثر من الضعف، وبالتالى زيادة الطاقة الكهرومائية المُولدة من هذه السدود، ومكّن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من السيطرة على الفيضانات، الأمر الذى ظهر من خلاله وبقوة الربط بين الماء والطاقة والغذاء.

خلُصت الدراسة إلى أن الدول والولايات المشاطئة لحوضى نهرى كولورادو وكولومبيا نجحت فى تحقيق الربط بين الماء والطاقة والغذاء، من خلال تعزيز التفاعلات الهيدروبوليتيكية التعاونية، مما ساهم فى تثبيط الصراعات فى الحوضين، وذلك رغم التحديات العديدة التى شابتهما والتى ربما ساعدت فى دفع الجهود المشتركة لتحقيق الربط بين الماء والطاقة والغذاء بما يُحقق أمن الماء والطاقة والغذاء، وهو الأمر الذى ساهم فى تعزيز التعاون المائى والحدّ من الصراع بين ولايات ودول حوضى النهرين.

محمد، سارة محمود 2024 «مثلث الماء والطاقة والغذاء» وإدارة التفاعلات فى أحواض الأنهار الدولية دراسة حالة: حوض نهرى كولورادو وكولومبيا (رسالة دكتوراه). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،

مسئولية المنظمات الدولية عن أعمالها والقضاء المختص بمنازعتها

قراءة للوزير المفوض
د. عبد الحميد هانى الرافعى
elrafieabdelhamied@gmail.com

الأصول التاريخية للمنظمات الدولية وشخصيتها القانونية

إن عصبة الأمم فى جوهرها كانت تمثل من وجهة النظر التنظيمية تركيزًا متطورًا للمنظمات التى سبقتها فوضعت بذلك حجر الأساس للتنظيم المركزى الدولى. وبقيام منظمة الأمم المتحدة لم يعد نشاطها قاصرًا على تنظيم العلاقات السياسية والمحافظة على السلم والأمن الدوليين وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وإنما شمل مجالات أخرى قانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية فى ظل مبدأ المساواة فى السيادة بين الدول. كما أن النظام العالمى الجديد جاء من خلال مظاهره بمسائل جديدة أهمها العولمة وتآكل سيادة الدول.

وللشخصية القانونية للمنظمات الدولية عدة مقومات هى الإرادة أى توافر إرادة ذاتية، والغاية أى سبب إنشاء المنظمة الدولية، وإقامة سلطات للمنظمة الدولية، وتنظيم يشمل كل الأجهزة والهيئات بها. وشروط الشخصية القانونية الدولية للمنظمات تتمثل فى الإدارة الذاتية المستقلة والاختصاص بحيث لا تظهر شخصيتها الدولية إلا فى حدودها واعتراف الدول صراحة أو ضمنًا بالشخصية الدولية للمنظمة.

وعن معايير الشخصية القانونية الدولية للمنظمات، فتشمل معيار السيادة الذى وفقًا له فإن الشخصية الدولية تمنح فقط للوحدات والهيئات التى تتمتع بالسيادة، ومعيار القدرة على إنشاء القواعد القانونية الدولية حيث إن الشخصية القانونية الدولية تتحدد باجتماع وصفين، وهما: عن طريق التراضى مع غيرها من الوحدات، بأن تكون للمنظمة أهلية الوجوب وأهلية الأداء. وكذلك معيار الاعتراف بقصد ترتيب آثار قانونية عرفية على مجموعة من الوقائع التى تبرر –فى نظر من يعترف – سلامة اعترافه. وأخيرا معيار المخاطبة المباشرة. ومن نتائج الشخصية الدولية للمنظمات الحق فى إبرام الاتفاقيات وحق تقديم مطالبات دولية، التمتع بالمزايا والحصانات، بما يساهم أيضاً فى تطويرحخهه قواعد القانون الدولى.

ويشمل مفهوم الشخصية القانونية للمنظمات الدولية وصفها كأشخاص معنوية تختلف فيما بينها من حيث الأهمية باختلاف أغراضها واختصاصاتها. وقد تطرق ميثاق الأمم المتحدة صراحة إلى الشخصية القانونية للأمم المتحدة فأقر لها بالأهلية القانونية للتمتع بالمزايا والإعفاءات اللازمة لتحقيق مقاصدها.

الأساس القانونى لمسئولية المنظمات الدولية عن أعمالها:

تُعد نظرية المسئولية الجماعية من ضمن النظريات التقليدية فى أساس مسئولية المنظمات الدولية. فالمسئولية فى العصور الوسطى كانت تقوم على أساس فكرة المسئولية الجماعية المتمثلة فى التضامن المفترض بين كافة الأفراد المكونين للجماعة التى صدر الفعل الضار من أحد أعضائها لكن هذه النظرية تلاشت منذ القرن السابع عشر. وهناك أيضاً نظرية الخطأ فى مجال المسئولية الدولية ذلك أن الفقه التقليدى كان يرى أن الواقعة التى تثير المسئولية الدولية يجب بجانب عدم مشروعيتها أن تكون خطأ سواء أكان متعمدًا أم مجرد إهمال أو أن يأخذ شكلًا إيجابيًّا أو سلبيًّا يتبدى فى الامتناع عن أداء واجب. فالخطأ شرط رئيس لوجود المسئولية الدولية، أما المخاطر فلا تستوجب هذه المسئولية، وأخيرا هناك نظرية التعسف فى استعمال الحق التى تعد من أبرز النظريات التى ساعدت على تطور قواعد المسئولية الدولية. هذا وقد انتقلت من نطاق القوانين الداخلية إلى القانون الدولى نظرًا لنجاحها وتوالى تطبيقاتها من قبل القضاء الدولى الذى نجد أنه طبق هذه النظرية إعمالًا للمادة (٣٨) من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية.

النظريات الحديثة فى أساس مسئولية المنظمات الدولية (نظرية المخاطر):

ما زالت قواعد المسئولية المبنية على المخاطر فى طور الحداثة والتكوين، الأمر الذى أدى إلى مرونتها من جانب وتطورها بشكل مستمر من جانب آخر لمواكبة الحركة المتصاعدة حجمًا ونوعًا فى الأنشطة الدولية. ومفهوم هذه النظرية وفقًا للأنظمة القانونية الداخلية هو مسئولية الشخص الذى تنشأ بفعله مخاطر مستحدثة، ففكرة المسئولية المطلقة قد تم تبنيها من قبل القوانين المدنية للدول كما طبقتها المحاكم هناك. وقد عالج عدد من الاتفاقيات الدولية موضوع المسئولية المطلقة؛ إذ فُرضت على عاتق الجهات المتسببة فى الضرر. وبالنسبة لنظرية المسئولية المطلقة فى العلاقات الدولية، فهى تعتبر أحدث نسبيًّا وأقل تطورًا مما عليه الحال فى مجال القوانين الداخلية للدول. وقد تم الأخذ بنظرية المسئولية المطلقة فى مجموعها من المعاهدات والاتفاقيات الدولية فى تزايد مستمر. أما موقف لجنة القانون الدولى فمختلف اذ شكك فى وجود أساس للموضوع فى القانون الدولى معربة عن القلق من مسألة مفهوم المسؤولية عن الأفعال غير المحظورة على أساس المخاطر، مستندة فى ذلك إلى عدم وجود معايير دولية راسخة. لذا فإن اللجنة قد ابتعدت عن صياغة مشاريع هذه المواد خشية امتناع الدول عن قبولها بشكل واسع.

ويرى المؤلف أن هناك أفكاراً لا يمكن تفضيل احداها على الأخرى فى أسس المسؤولية المتمثلة بنظريات المسؤولية التضامنية والخطأ والتعسف فى استعمال الحق والمخاطر والمسؤولية المطلقة؛ وذلك لأن لكل منها مجال تطبيق مغاير ومختلف عن الأخرى. فعلى سبيل المثال فى مضمار المسؤولية الدولية وفى العلاقة بين أشخاص القانون الدولى العام، نجد انه من مصلحة المنظمات الدولية والدول النامية او الأقل نموا المطالبة بالتشديد فى قواعد هذه المسؤولية وذلك بتأسيسها على فكرة المخاطر والضمان وتبنى المسؤولية الموضوعية وخصوصا فى مجال التعامل

بالأنشطة الخطرة التى تحتكرها الى حد بعيد الدول المتقدمة.

وفى أحكام مسؤولية المنظمات الدولية عن أعمالها، فإن المسؤولية تعنى فى معناها العام تحمل الشخص نتائج اعماله والتعويض عن الضرر الذى يسببه للغير. وهناك اختلاف فقهى واضح حول اشخاص المسؤولية الدولية والاساس القانونى لها فمن حيث الأشخاص قصر بعضهم تلك المسؤولية على الدول دون المنظمات باعتبار ان الدول وحدها تكون أطرافا فى القضايا التى تعرض على محكمة العدل الدولية، فى حين رتب فقهاء آخرون تلك المسؤولية على أى شخص من اشخاص القانون الدولى منظمة كانت او دولة، وهذا هو الاتجاه الذى تتبناه محكمة العدل الدولية والتعامل الدولى.

وانواع المسئولية الدولية هي:

١- المسؤولية المدنية التقصيرية والتعاقدية للمنظمة الدولية التى تنشأ عند اخلال المنظمة او أحد موظفيها بالتزام دولى او بقاعدة من قواعد القانون الدولى ويترتب على ذلك الحاق الضرر بالغير، بينما تثور المسؤولية التعاقدية للمنظمة الدولية عندما تأتى المنظمة او أحد موظفيها، عملا او امتناعا عن عمل، يشكلان اخلالا بالتعهدات التى التزموا بها.

وهناك كذلك المسؤولية المباشرة والمسؤولية غير المباشرة للمنظمات الدولية، والمسؤولية العمدية والمسؤولية غير العمدية للمنظمة الدولية، وتحديد طبيعة الخطأ عمديا او عكس ذلك تبت فيها المحكمة المختصة.

أما عن أركان مسؤولية المنظمات الدولية عن أعمالها فاولها وجود عمل غير مشروع او الاخلال بالتزام دولى، وثانيها اسناد العمل غير المشروع الى المنظمة الدولية والا فأنها لا تسال، اى رد المخالفة التى يرتكبها الشخص الطبيعى الى الشخص الدولى ذاته، وثالثها الحاق العمل غير المشروع ضررًا بالغير.

وبالنسبة لاثار مسؤولية المنظمات الدولية عن اعمالها، فاولها الترضية Satisfaction وتعنى وسيلة الانصاف التى يتم بموجبها اصلاح الضرر المعنوى الذى يلحق بأحد اشخاص القانون الدولى؛ وإعادة الحال الى ما كان عليه التعويض العينى Restitution ان كان بطبيعة الحال جائزا وممكنا؛ والتعويض المالى Compensation الذى يعد الصورة الاكثر شيوعا للالتزام العلاجى المقرر فى المسؤولية الدولية وذلك عندما يتعذر او يصعب اللجوء الى التعويض العينى.

القضاء المختص بتسوية منازعات المنظمات الدولية:

١- لم تعد أحكام عامة لدعوى مسؤولية المنظمات الدولية قاصرة على الدول، كما كان

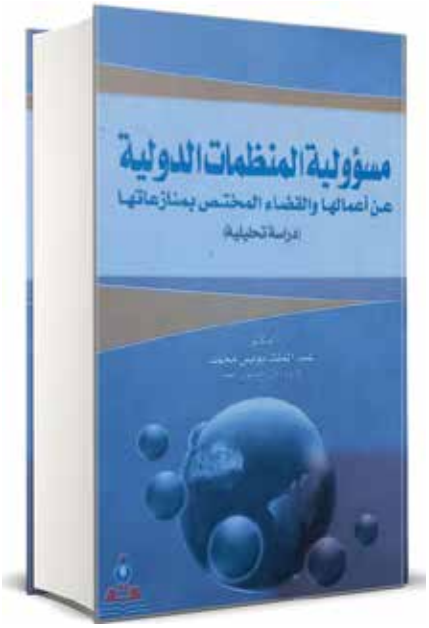

يزعم بذلك الفقه التقليدى، وانما امتدت هذه الاحكام فيما بعد لتشمل المنظمات الدولية كأشخاص فاعلة فى القانون الدولى العام. وان كانت الدولة عضوة فى المنظمة، فان مسؤولية المنظمة تتقرر طبقا لميثاق المنظمة ولوائحها الداخلية، وعند تعارض أحكام الميثاق واللوائح مع قواعد المسؤولية الدولية فان الاولوية فى التطبيق تكون لأحكام الميثاق واللوائح الداخلية بسبب أن قواعد المسؤولية الدولية ليست من النظام العام وبالتالى يجوز مخالفتها. اما إذا لم تكن الدولة عضوا فى المنظمة المسؤولة، فإنها لا تستطيع مقاضاة المنظمة الا بتحقيق شرطين: أولهما إقرار الدولية بتمتع المنظمة بالشخصية القانونية؛ وثانيهما يتعلق بوجود اتفاق خاص لتنظيم هذه المسؤولية.

ب - شروط قبول دعوى مسؤولية المنظمات الدولية فقاعدة استنفاد طرق التقاضى الداخلية تنطبق على المنظمات الدولية التى حددت ميثاقها وسائل قضائية وإدارية للمطالبة بالتعويض وكيفية الطعن فى القرارات الصادرة مع مراعاة الاستثناءات المقررة فى هذا المجال.

وتفترض أهلية المنظمة الدولية كمدعى عليها او مدعية فى المطالبات الدولية شرطاً أساسياً، هو التمتع بشخصية القانون الدولى، ومدى أهلية المنظمات الدولية لكى تكون مدعى عليها فى نزاع متعلق بالقانون الدولى، مسألة تعتبر يسر من تلك التى تعرضت لها محكمة العدل الدولية فى قضية تعويض الأضرار. وبالتالى فإن الحق الذى تملكه المنظمة الدولية عندما تكون مدعية فى دعوى المسؤولية الدولية، والذى يخولها مطالبة الطرف المسؤول بتعويض الأضرار الناجمة عن العمل غير المشروع طبقا للقانون الدولى، هذا الحق لا يعتبر مطلقاً، وانما يتقيد بضرورة أن يكون هذا التعويض بالقدر الذى يتفق وتحقيق أهداف وحاجات المنظمة الدولية.

واعترفت محكمة العدل الدولية بتمتع المنظمة الدولية بأهلية تقديم المطالبة الدولية عن الاضرار التى تلحق بها او بموظفيها، ومع ذلك فقد حرصت المحكمة على أمر هام هنا، وهو انه عندما تتعرض المنظمة لضرر ناشيء عن خرق من قبل عضو لالتزاماته الدولية، فان من المستحيل معرفة كيف يمكنها ان تحصل على تعويض إذا لم تكن تمتلك الاهلية لرفع دعوى دولية ولا يمكن الافتراض انه فى مثل هذه الحالة يجب على جميع اعضاء المنظمة عدا الدولة المدعى عليها، ان تتحد لرفع دعوى ضد تلك الدولة عن الضرر الحاصل للمنظمة.

طرق تسوية منازعات المنظمات الدولية.

١ -تسوية المنازعات فى المعاهدات الدولية، وبما ان المنظمات تملك أهلية ابرام المعاهدات الناتجة عن كونها من أشخاص القانون الدولى، فإنها تملك ابرام الاتفاقيات التى يحكمها القانون الدولى، شأنها فى ذلك شأن الدول، وذلك فى حدود الغرض الذى أنشئت من أجله، وبما يتفق وتحقيق المهام المناطة بها. وتتعهد المنظمة الدولية التى تبرم المعاهدة باحترام الالتزامات التى تفرضها وتقررها المعاهدة، وذلك فى مواجهة أطرافها، فهى تلزم جميع الأطراف. ويتوجب على المنظمة الدولية الامتثال لاتفاقيات المقر بينما تلتزم دولة المقر ايضا، بمقتضى الاتفاقيات العامة واتفاقيات المقر، بمنح بعض الامتيازات والحصانات للخبراء الذين تستعين بهم المنظمات الدولية.

٢ - تسوية المنازعات بطريق الاتفاقيات الثنائية فى قضايا المسؤولية لقوات حفظ السلام فالمسؤولية الدولية تنشا قبل المنظمة الدولية اذا ما تعسفت فى استعمال حق من حقوقها المقررة وفقا لقواعد واحكام القانون الدولى. ويحدث ذلك عندما تمارس المنظمة الدولية حقوقها على نحو تُلحق الأضرار بدولة او بمنظمة دولية أخرى.

٣ -تسوية المنازعات عن طريق القضاء والتحكيم الدوليين وفقًا للمبدأ العام فان ما لم يرد بشأن تنظيمه نص خاص، يظل محكوما بقواعد القانون الدولى. وعلى ذلك تطبق على التحكيم الذى تكون طرفا فيه منظمة دولية، قواعد القانون الدولى الخاصة بالتحكيم، الا اذا وجد اتفاق على ما يخالف ذلك.

دبلوم المفاوضات الدولية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ماجستير العلاقات الدولية من جامعة Alliant International University الأمريكية، ماجستير القانون الدولى من جامعة الفارابى KAZ، دكتوراه العلوم السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية.

البرقيات والروايات

ندوة رحلة الدبلوماسية والأدب تتناول كتابات الدبلوماسيين المصريين والإيطاليين والحاصلين على نوبل

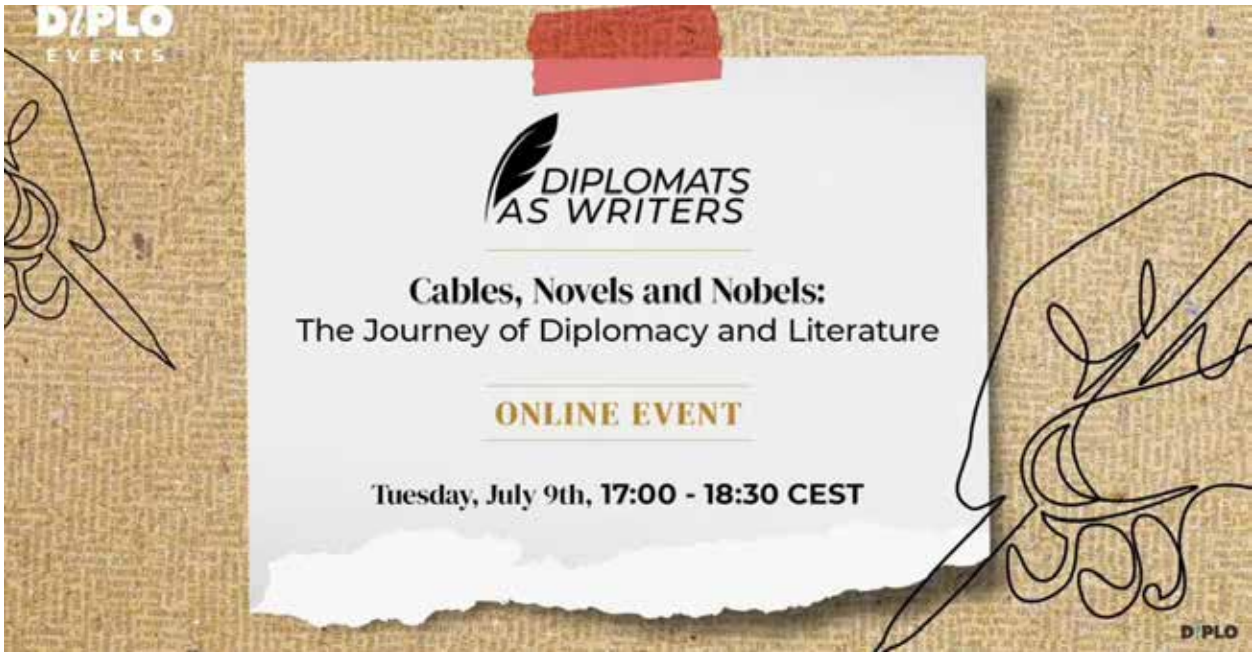

عقدت أكاديمية «دبلو» أولى حلقات سلسلة ندوات مرئية حول الدبلوماسيين الكتاب أمس 9 يوليو بمشاركة اثنين من الدبلوماسيين البارزين على ضفتى البحر الأبيض المتوسط، شمالًا وجنوبًا؛ حيث قدم سفير إيطالى فى كرواتيا «باولو تريكلو» كتابه الأخير المعنون "الدبلوماسية والأدب: الدبلوماسيون الثمانية الذين فازوا بجائزة نوبل فى الأدب» كما تحدث سفير مصر السابق فى واشنطن «محمد توفيق» لكتاباته الإبداعية المتمثلة فى روايات منشورة باللغة العربية ومترجمة إلى الإنجليزية والسويدية.

وتناولت الندوة، التى أدارها السفير عمرو الجويلى محرر ديوان القراءات الدبلوماسية بمجلة الدبلوماسى والسفير «ستيفانو بالدي» الممثل الدائم لإيطاليا لدى منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، كتابات الدبلوماسيين فى مجال الأدب، خاصة المصريين والإيطاليين. وعرض السفير الإيطالى «تريكلو» السيرة الذاتية للدبلوماسيين الثمانية الذين فازوا بجائزة نوبل فى الأدب على النحو الذى تناوله كتابه الصادر أخيراً مشيراً إلى أنهم كانوا من شيلى (٢)، وفرنسا، ويوغوسلافيا، واليونان، وجواتيمالا، ليتوانيا، والمكسيك، بمعنى أنه لم يكن هناك أى منهم من قارتى آسيا أو أفريقيا، أو أمريكا الشمالية، فيما كانت قارتا أمريكا الجنوبية والوسطى وأوروبا ممثلة بشكل كبير. وعرض السفير «بالدى» للكتاب الذى أعده حول كتابات الدبلوماسيين الإيطاليين والذى كان محل مناقشة فى أمسية ثقافية لمجلس إدارة النادى الدبلوماسى المصرى عقدت فى فبراير ٢٠١٠، أى منذ حوالى ١٤ عاماً، جنباً إلى جنب مع المرجع المماثل الصادر عن مؤلفات الدبلوماسيين السويسريين.

وأجاب السفير «توفيق» على أسئلة المحاور موضحاً أن كتاباته فى مجال الكتابة الخيالية، خاصة الروائية ومنها «فتاة الحلوى»، لا ترتبط بالواقع مما يتيح له حرية الكتابة الإبداعية بشأنها، ومع ذلك فقد كانت إحدى روايته التى كتبها وهو سفير فى أستراليا، محل استفسارات عندما عُين كسفير فى واشنطن كون أحداثها التخيلية كانت تتعلق بالولايات المتحدة. كذلك، أجاب

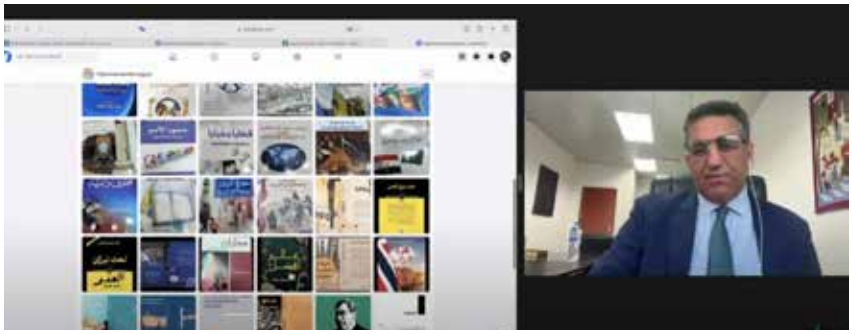

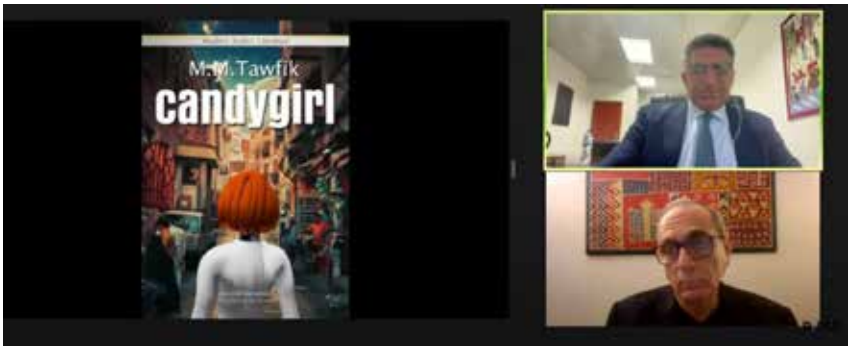

بـأن المكاتبـات الدبلوماسـية الرسـمية قد لا تخلو مـن جانب أدبـى فى الكتابة رغم ما تتطلبه من الوضوح، مـبرزاً أن إحدى نقاط الاختلاف الرئيسـية هو أنـه على الدبلوماسى عندمـا يخاطب مجتمعـات دولة الاعتماد أن ينطلـق من السردية القائمة حتـى يُقنعهم بوجهة نظره، بينما أن الروائى والأديب تتاح له فرصة تحديها وطرح بدائل عنها.

مـن جانبـه، تنـاول الدكتـور «يوفـان كوربالـيا» مؤسـس أكاديمية دبلـو، الأكثر تخصصاً فى علاقة الدبلوماسية بالتكنولوجيا، تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعى على الكتاب والمؤلفين باعتبار السرعة الفائقة التى تتسم بهـا والنطاق الواسـع الذى تشـمله، فضلاً عن قدرتهـا المتزايـدة على الإبـداع. وعرض لفكرة الكتب دائمـة التطور التى يرمز إليها بمصطلـح «كايـزن» التى تتـاح من خلالها إصـدار النسـخ الأولية مـن الكُتـب فى مهلة

قصيرة جداً، ويقوم المؤلف بالإمداد بالأفكار الرئيسـية والتسلسـل المنطقة ثـم المراجعة قبـل الإصدار، ومن ثم تتـاح الفرصة لتلقى الملاحظات التفاعليـة، والتطوير الدائم لتلك النسخ تماشياً مع كل ما هو جديد.

ونوه المدير المشـارك للجلسـة السـفير عمرو الجويلى إلى استضافة معرض القاهرة للكتاب برئاسة الأسـتاذ الدكتور أحمد بهى الدين العساسى رئيس الهيئة العامة للكتاب لندوتين على مدار سنتين متتاليتين فى ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ بمشاركة وزراء الخارجية السابقين وكبار السفراء لعرض كتابات الدبلوماسيين المصريـين فى إطـار الجهـد الحـالى لإعـداد مرجع فى شـكل دراسـة ببليوغرافية تصنف مؤلفات الدبلوماسيين المصريين بعنوان «من البرقية إلى الكتاب: الدبلوماسيون المصريون كمؤلفيـن» حيث تم حتـى الآن حصر حوالى ١٠٠٠ كتـاب مؤلفـاً مـن قبل حـوالى ١٥٠ دبلوماسى مـصرى منـذ ١٩٥٢، فى مختلف مجالات النشر شاملة الأدب وذكريات السيرة الذاتيـة والتاريـخ ودراسـات المناطـق على رأسـها الوطـن العربى بما فى ذلـك القضية الفلسطينية، والعلاقات والمنظمات الدولية.

وأشار «الجويلى» عن إطلاق صفحة على فيس بوك @Diplomatswritersegypt تجمـع أغلفـة مؤلفـات الدبلوماسـيين المصرييـن لتكـون منبراً لمختلـف مطبوعات للدبلوماسـيين المصرييـن، وليتـم ضمها إلى الصفحة الخاصة بكتابات الدبلوماسيين على المستوى العالمى والمتوافرة على https://www.diplomacy.edu/diplomats-as-writers.

فهرست

دلالات وتداعيات إغتيال إسماعيل هنية فى قلب طهران!!! .... السفير رضا الطايفى 4
الحقيبة الدبلوماسية 8
نشاط المجلس المصري للشئون الخارجية..... 28
القوة الناعمة المصرية ومقوماتها .....سفير د. السيد أمين شلبي 30
دنيا مشتعلة بلا مطافئ..... سفير جمال الدين البيومى 34
بريطانيا وقضية الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين ..... سفير د. عزت سعد 40
انقسام مجموعة إكواس الأفريقية ..... سفير رخا أحمد حسن 44
فى الصورة واللغة ..... د. علاء عبد الهادي 48
النفايات المشعة ..... سفير د. سامح أبو العينين 52
(الأفكار وتاثيرها على الإنسان) .....سفير عزت البحيرى 54
الكوول والكيووت وصدام الحضارات.....سفير محمد عبدالمنعم الشاذلى 56
حصاد فترة حكم «إبراهيم رئيسي» الرئيس الثامن للجمهورية الإسلامية الإيرانية....سفير د. وليد محمود عبد الناصر 58
قراءة فى الانتخابات الأمريكية ..... ميساء جيوسي 64
سياسة مصر مع عالم الشرق الادنى والاوسط والجنوب عبر العصور.....سفير عادل السالوسى 68
1988مكتب وزير الدولة للشؤون الخارجية مرة أخرى .. الحلقة الثالثة... سفير يوسف زادة 74
نيجيريا .. ثراء وشقاء..... عيسى بيومى 78
الشريحة الالكترونية ..... د .علاء مبروك 84
البصمة الكربونية: تعريفها، آثارها، وسبل التحكم فيها .....د. منال متولى 85
وضع خطة قومية طويلة المدى لتأمين الطاقة بدمج انواع الطاقة المتجددة مع النظيفة .....سفيرة د.عبير بسيونى 86
الدبلوماسية الرياضية العالمية – مؤسسة اللاجئين الأولمبية ORF ..... زهير عمار 88
الجزء الثانى من الدراسة : ثانيا:المنتدى القنصلى العالمى .... الوزير المفوض د. عبد الحميد هانى الرافعى 90
افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (13).. سفير عمرو الجويلى 92
إشكاليات وآليات تعافى الدول بعد الصراعات فى أفريقيا: دراسة مقارنة ....د. نهى نديم 95
دراسة حالة: حوض نهرى كولورادو وكولومبيا ..... سكرتير ثان/ د. سارة محمود محمد 100
مسئولية المنظمات الدولية عن أعمالها والقضاء المختص بمنازعتها ..... قراءة للوزير المفوض د.عبد الحميد هانى الرافعى 102
ندوة رحلة الدبلوماسية والأدب تتناول كتابات الدبلوماسيين المصريين والإيطاليين والحاصلين على نوبل..... 104
القانون الجوى ..... سفير أشرف عقل 106
الدبلوماسية الرياضية المشاركة المصرية فى أولمبياد باريس 2024 ....ميساء جيوسي 108
مصر تتحدث عن نفسها ..... عادل عبدالصمد 110
الأزمة فى السودان : المآلات و التداعيات .....دكتور يوسف حسن 113
منظمات المجتمع المدنى غير حكومية و دورها الفعال فى المساهمة ببرامج الأمم المتحدة .....فؤاد الصباغ 114
فنون تشكيلية ..... سفير فخرى عثمان 116

مجلة شهرية منوعة
تصدر منذ مارس 1992 عن
النادى الدبلوماسى المصرى

أسسها
السفير مصطفى العيسوى

رئيس مجلس إدارة النادى الدبلوماسى
سفير حسين السحرتي

رئيس التحرير
سفير رضا الطايفى

مستشار التحرير
عادل عبد الصمد

المستشار الفنى
جمال عبد النبى

سكرتير تحرير تنفيذى
شادى غالى

أسرة تحرير العدد
سفير أشرف عقل
سفير د. سامح أبو العينين
سفير عمرو الجويلى
مستشار أحمد أبو المجد

توجه المراسلات إلى
رئيس تحرير مجلة «الدبلوماسى»:
مبنى وزارة الخارجية المصرية
ماسبيرو الدور 28 - غرفة 2820
تليفاكس +202 27735457

diplomatmagazine92@gmail.com
/diplomat.magazine.egypt

جميع الآراء الواردة بالمقالات تعبر عن أصحابها
دون أدنى مسئولية على المجلة، والخرائط المنشورة
توضيحية إلا إذا ذكر غير ذلك